Political Keys

النشرة اليومية

النشرة السورية

من بوليتيكال كيز Political Keys

نشرة يومية
ترصد أهم التطورات
المحلية والدولية المتعلقة
بالشأن السوري

www.politicalkeys.net

20-12-2025

▪ أولا: أبرز التطورات المتعلقة بالملف السياسي:

1. على مستوى رئاسة الجمهورية، وحكومة تسيير الأعمال:

- قال الرئيس "أحمد الشرع" في كلمة إلى الشعب السوري من جبل قاسيون: الشعب السوري العظيم أتوجه إليكم من على سفح جبل "قاسيون" بالتهنئة والشكر لرفع العقوبات عن سوريا، فاليوم هو أول يوم وسوريا بدون عقوبات بفضل الله عزّ وجلّ، ثم بجهودكم وصبركم لأربعة عشر عاماً، الشكر الجزيل لكل من ضحى وصبر خلال فترة الثورة السورية المباركة، لكل من استنشق الكيماوي، لكل من هاجر وغادر أرضه، لكل من غرق في البحار، ولدماء الشهداء التي روت هذه الأرض المباركة، حتى وصلنا إلى هذا النصر العظيم، الذي تُوّج برفع القيود عن سوريا بشكل كامل، الشكر الجزيل والخاص للرئيس "دونالد ترامب" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على استجابته لدعوة الشعب السوري، وتقدير أعضاء الكونغرس لتضحيات الشعب السوري وتلبيتهم لدعوته برفع العقوبات عن سوريا، الشكر موصول للرئيس "رجب طيب أردوغان" والأمير "محمد بن سلمان" والأمير "تميم بن حمد آل ثاني"، كما أتوجه أيضاً بالشكر الجزيل لجميع الدول العربية والإسلامية والأوروبية التي ساندت الشعب السوري خلال فترة حربه وساندته أيضاً برفع العقوبات عنه في السنة الأخيرة.
- رحّبت سوريا بالقرار الأميركي القاضي بالإلغاء النهائي لعقوبات "قيصر"، واعتبرته تطوراً مهماً على طريق التخفيف من الأعباء الاقتصادية والمعيشية التي أثقلت كاهل الشعب السوري لسنوات، ومرحلة مفصلية باتجاه التعافي والانفتاح والاستقرار، وعبّرت وزارة الخارجية في بيان عن شكرها وتقديرها للولايات المتحدة على هذه الخطوة، كما ثمّنت جهود الدول الصديقة والشقيقة التي أسهمت دبلوماسياً في دعم المساعي الرامية إلى إنهاء العقوبات، مؤكدة أن القرار يعكس اتجاهاً إيجابياً نحو احترام السيادة السورية ووحدة البلاد، وأشاد البيان بدور السوريين في الداخل والخارج، وخاصة الذين دافعوا عن حقوق شعبهم وساهموا في نقل معاناته إلى المحافل الدولية، مؤكداً أن ما تحقق هو ثمرة نضال جماعي وإرادة صلبة في سبيل حياة كريمة، ودعت الخارجية السورية رجال الأعمال والمستثمرين السوريين في دول الشتات إلى العودة والانخراط في مشاريع إعادة الإعمار، مؤكدة أن الظروف مهيأة لإطلاق مرحلة جديدة من البناء والتنمية، والتعاون المثمر مع كل من يرغب في الإسهام في نهضة سوريا، كما جددت الوزارة التزام الجمهورية السورية بالعمل المسؤول، والانفتاح الإقليمي والدولي، وتعزيز الشراكات بما يعيد لسوريا مكانتها المستحقة في محيطها العربي والدولي.

- أكد القاضي الشرعي الأول بدمشق المستشار "أحمد حمادة" أن ما يتم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي حول إلغاء وصاية الأم "لا أساس له من الصحة"، مبيناً أن أحكام الوصاية الشرعية ما زالت سارية كما هي، وأوضح "حمادة" في بيان توضيحي أن التعميم رقم (17) لعام 2025 الصادر عن وزير العدل يهدف حصراً إلى اختصار الإجراءات وتيسيرها على المواطنين في جوانب محددة، هي إصدار جواز السفر والحصول على إذن سفر للقاصرين، دون أن يمس أحكام الوصاية الشرعية التي لا تزال سارية دون أي تعديل، وبيّن أن التعميم يتيح للأم استصدار جواز سفر للقاصر مباشرة من إدارة الهجرة والجوازات دون مراجعة القاضي الشرعي، فيما يبقى إذن السفر إلى خارج البلاد مشروطاً بموافقة كل من الأب والأم معاً، وفي حال غياب الأب، يتم الرجوع إلى العصبات وفق الترتيب القانوني، أما في حال غياب الأم حصراً، فتُطلب موافقة الجدة (أم الأم)، وشدد القاضي الشرعي الأول على أن الأم لا تزال تتمتع بكامل وصايتها وفق القانون النافذ، داعياً إلى الرجوع للبيانات الرسمية وعدم الانسياق وراء الشائعات، وأشار "حمادة" إلى أنه في حال وفاة الأب، يُسمح للقاصر بالسفر مع الأم بإذن مباشر من إدارة الهجرة والجوازات، ما لم يكن هناك منع سفر مفروض على القاصر. كما اعتمدت الإجراءات الحديثة على وسائل التواصل، حيث يمكن استخدام الاتصال المرئي للتحقق من موافقة أحد الوالدين في حال سفره خارج البلاد.

2. على المستوى الدولي:

- أعلنت الحكومة البريطانية فرض عقوبات جديدة على ستة أفراد وثلاثة كيانات عسكرية في سوريا، متهمة إياهم بارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين خلال الحرب الأهلية السورية، وكذلك في أحداث الساحل السوري الأخيرة، التي وقعت في محافظتي اللاذقية وطرطوس في آذار/مارس الماضي، وذلك بحسب ما ورد في البيان الرسمي الصادر عن وزارة الخارجية البريطانية، وأكدت وزيرة الخارجية البريطانية "يفيت كوبر" أن هذه العقوبات تأتي "بعد عام على تحرير سوريا من النظام الوحشي التابع للأسد"، مشيرة إلى أن الخطوة تهدف إلى تحقيق العدالة لجميع السوريين والمضي في دعم عملية سياسية شاملة. وقالت "كوبر" إن المملكة المتحدة "لا تزال ملتزمة بدعم الشعب السوري وحكومته الحالية في إعادة بناء البلاد وتحقيق مستقبل حر ومزدهر"، وشملت العقوبات شخصيات بارزة من النظام السوري السابق، من بينهم "غياث دلة"، و"مقداد لؤي فتيحة" كما شملت القائمة "مدلل خوري" و"عماد خوري"، وهما رجلا أعمال سوريان يحملان الجنسية الروسية أيضاً، ووجهت إليهما اتهامات بتمويل أنشطة النظام السابق وتقديم خدمات مالية أسهمت في إطالة أمد القمع، في المقابل، طالت العقوبات قيادات عسكرية بارزة في وزارة الدفاع التابعة للحكومة السورية الجديدة، هما "محمد الجاسم"، قائد فرقة السلطان "سليمان شاه"، و"سيف الدين بولاد"، قائد فرقة "الحمزة"، إذ تتهمهما السلطات البريطانية بالتورط في أعمال قمع ضد السكان المدنيين خلال أعمال العنف التي وقعت في الساحل في مطلع

العام، وقد فرضت بريطانيا على جميع الأفراد الستة تجميداً لأصولهم، ومنعتهم من دخول أراضيها أو البقاء فيها، كما منعتهم من شغل أي منصب إداري في الشركات البريطانية. أما الكيانات الثلاثة، وهي فرق السلطان مراد، والسلطان سليمان شاه، والحمزة، فباتت خاضعة لتجميد أصول كامل داخل المملكة المتحدة، وأشارت الخارجية البريطانية إلى أن هذه الإجراءات تأتي استكمالاً لحزمة من التعديلات على لوائح العقوبات ضد سوريا، والتي شهدت أيضاً في نيسان الماضي رفع القيود عن بعض القطاعات الاقتصادية كالمصارف والتجارة والطاقة، في خطوة تهدف إلى تسهيل الاستثمارات الضرورية لدعم تعافي الاقتصاد السوري، وأكدت لندن أن الرسالة من هذه العقوبات واضحة: لن يُسمح لمن تورطوا في سفك الدماء أو قمع المدنيين بأن يفلتوا من المحاسبة، سواء كانوا من أركان النظام السابق أو ممن تسلموا مواقع نفوذ في سوريا الجديدة.

- وجّهت السيناتورة الأميركية الديمقراطية "جين شاهين"، والنائب الجمهوري البارز "جو ويلسون"، رسالة مصوّرة إلى الشعب السوري، شددا فيها على أن الكونغرس الأميركي أقرّ إلغاء قانون "قيصر"، معتبرين ذلك "لحظة تغيير حقيقي وفرصة تاريخية لا تحدث سوى مرة كلّ جيل لسوريا ولدور الولايات المتحدة في المنطقة"، وأوضحت "شاهين"، أنها مع "ويلسون،" ينتميان إلى حزبين مختلفين، لكنهما عملا معاً "بروحٍ ثنائية" لدعم "الأمن القومي الأميركي والاستقرار في الشرق الأوسط"، وأضافت "شاهين" أن مشروع موازنة وزارة الدفاع لهذا العام، الذي أُقر مؤخراً، يتضمن خطوة مهمة تمثلت في "إلغاء عقوبات قانون قيصر"، وهو ما عدّه "ويلسون" تحولاً كبيراً، مؤكداً أن هذه العقوبات "صُمِّمت لعزل ديكتاتورية الأسد السابقة ومعاقبة المسؤولين عن جرائم القتل الجماعي"، وكانت "رسالة واضحة إلى أن الولايات المتحدة لن تموّل التوحّش"، لكن، بحسب "شاهين"، فإن هذه العقوبات أصبحت "قيوداً شديدة" بعد سقوط نظام "الأسد"، وتعرقل إعادة إعمار سوريا، مشيرة إلى أن "النمو الاقتصادي سيكون بالغ الأهمية لتعزيز الاستقرار في سوريا والمنطقة والمساعدة على مكافحة الإرهاب"، واستشهدت بزيارتها إلى دمشق في آب/أغسطس مع "ويلسون"، حيث "رأينا ذلك بأعيننا"، من جانبه، ذكر "ويلسون" أنهما التقيا خلال زيارتهما إلى دمشق "بمسؤولين حكوميين، ومواطنين، وأئمّة من مختلف الأديان، وشهدنا إصلاحات تُجرى في سوريا تحت قيادة الرئيس الشرع"، وأشار إلى أن "العقوبات القديمة تعيق التقدم السوري نحو بناء مستقبل آمن ومزدهر"، ولذلك، أكدت "شاهين" أنهما قادا "جهداً ثنائياً من الحزبين" بالتعاون مع شركاء مثل السفير توم "باراك"، لتنفيذ الإلغاء "بالطريقة الصحيحة"، مضيفة: "إن إنجاز ذلك بشكل صحيح هو من مصلحة الشعب الأميركي"، بما يشمل "حرمان داعش من ملاذ آمن، وتعزيز الاستقرار، ومنع إيران وروسيا من ترسيخ موطئ قدم لهما في الشرق الأوسط"، وأضافت "شاهين" أن "هناك الآن مساراً للاستثمار المسؤول في سوريا، يدعم إعادة الإعمار والخدمات وتوفير فرص العمل، دون منح

شيك على بياض للجهات السيئة"، أما "ويلسون"، فأشار إلى أن "هذه فرصة للمستثمرين والشركات الأميركية للمنافسة، ووضع المعايير، والقيادة بشفافية"، وختمت "شاهين" بالتأكيد أن "أدوات المحاسبة لا تزال قائمة ومطروحة"، مشددة على أن الولايات المتحدة "ستظل منخرطة ونشطة لضمان استمرار التقدم نحو سوريا مستقرة، مزدهرة، ومحتضنة للجميع"، من جهته، وصف "ويلسون" هذا التحرك بأنه "جهد جماعي وثنائي من الحزبين لتعزيز الأمن القومي الأميركي ولصالح المواطنين السوريين"، واختتمت "شاهين" بالقول: "سنواصل دعم بناء مستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً للشعب السوري وللمنطقة".

- أكد وزير الخارجية المصري "بدر عبد العاطي" أن مصر تولي أهمية قصوى لاستقرار سوريا وخير الشعب السوري، مشدداً على دعم بلاده الكامل لسوريا ورفض أي انتهاك لسيادتها من قبل إسرائيل، وقال "عبد العاطي": "أي نصائح نقدمها لسوريا هي من باب الأخوة والحرص على أمنها واستقرارها، ومساعدتها على استرداد أراضيها المحتلة، والعمل على كف الجانب الإسرائيلي عن التدخل في شؤونها"، وأشار "عبد العاطي" إلى أهمية الانفتاح على مكونات المجتمع السوري كافة، وعدم إعطاء ذريعة لأي دولة خارجية لتقديم نفسها داعمة لأقليات معينة، مؤكداً أن "الدولة والحكومة السورية هي المعنية أساساً بتقديم الدعم والحماية والتواصل مع كل أطياف الشعب السوري"، كما لفت وزير الخارجية المصري إلى ضرورة معالجة قضايا المقاتلين الأجانب ومكافحة الإرهاب، موضحاً أن سوريا لا يجب أن تكون قاعدة تهديد لأي دولة في المنطقة.
- رحبت السعودية بقرار الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء عقوبات قانون "قيصر" المفروضة على سوريا منذ 2019، مؤكدةً أن هذه الخطوة من شأنها دعم الاستقرار والازدهار في سوريا، وأشار بيان وزارة الخارجية السعودية إلى أن المملكة تثمن الدور الإيجابي الكبير الذي قام به الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في هذا الإطار، بدءاً من إعلان رفع جميع العقوبات المفروضة على سوريا خلال زيارته التاريخية للرياض في شهر أيار/مايو 2025، وانتهاءً بتوقيع قانون تفويض الدفاع الوطني 2026 الذي تضمن إلغاء قانون "قيصر".
- رحبت دولة قطر بقرار الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء العقوبات المفروضة على سوريا بموجب قانون "قيصر"، معتبرة ذلك خطوة مهمّة نحو دعم الاستقرار والازدهار في سوريا، وأعربت وزارة الخارجية القطرية في بيان عن تطلع دولة قطر إلى أن يسهم إلغاء العقوبات في فتح آفاق جديدة للتعاون والشراكات مع مختلف الدول وفتح الباب لعودة الاستثمارات وتدفق المساعدات الدولية، بما يساعد في تسريع تعافي الاقتصاد وإعادة سوريا لموقعها الطبيعي على خارطة الاقتصاد العالمي، وجددت الوزارة،

دعم دولة قطر الكامل لسيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها، وتطلعات شعبها في الأمن والاستقرار والتنمية.

- جدّدت وزارة الخارجية الكويتية في بيان التأكيد على موقف الكويت الداعم لسوريا في كل ما تبذله من جهود لإرساء أمنها واستقرارها، وبما يحافظ على وحدة أراضيها وسيادتها، مشددة على أن الغاء قانون "قيصر" يسهم في مساندة جهود الحكومة السورية في إعادة البناء والتنمية، ويعزّز من تعاونها وشراكاتها الاقتصادية الدولية، كما نوهت الخارجية الكويتية بدور الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في إلغاء العقوبات عن سوريا.
- رحّبت تركيا بقرار الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء قانون "قيصر"، مؤكدة أهمية هذه الخطوة لجهة تعزيز الاستقرار وإعادة الإعمار في سوريا، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية التّركية "أونجو كتشالي" في بيان: "نأمل أن تشجع هذه الخطوة التعاون الدّولي بشكل أكبر من أجل إعادة إعمار سوريا ونهضتها، مما يسهم في تعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في البلاد".
- رحب الأردن بقرار واشنطن إلغاء قانون "قيصر"، مؤكداً أنه يشكل خطوةً مهمةً نحو دعم جهود سوريا في إعادة البناء وتعزيز خطوات التعافي وتحقيق تطلعات شعبها بالتنمية والازدهار، وأعرب المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية والمغتربين الأردنية "فؤاد المجالي" في بيان عن تثمين الأردن جهود الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" وقراره رفع العقوبات عن سوريا، وجدد "المجالي" التأكيد على موقف الأردن الثابت في دعم سوريا في إعادة البناء على الأسس التي تضمن وحدتها وسيادتها وأمنها واستقرارها وسلامة أراضيها ومواطنيها، وتحفظ حقوق السوريين كافة.
- رحبت مملكة البحرين بقرار الإدارة الأمريكية إلغاء العقوبات المفروضة على سوريا بموجب قانون "قيصر"، مثمنةً جهود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بهذا الخصوص، وقالت الخارجية البحرينية في بيان: "تهنئ مملكة البحرين سوريا بصدور هذا القرار المهم، الذي من شأنه دعم جهود الحكومة السورية في تعزيز الاستقرار وإعادة التعافي والبناء والتنمية"، وأكدت الخارجية تضامن المملكة مع سوريا في مساعيها للحفاظ على الأمن والاستقرار، وصون السيادة ووحدة وسلامة الأراضي السورية، وتحقيق تطلعات الشعب السوري للسلام والنماء والازدهار.
- أكد نائب رئيس الوزراء اللبناني "طارق متري" أن لدى لبنان إرادة سياسية جادة لحل ملف الموقوفين السوريين في السجون اللبنانية، معتبراً أن هذا الملف يشكّل مدخلاً أساسياً لتعزيز التعاون الثنائي مع سوريا، وأعرب "متري" عن أمله في تحقيق تقدم قريب في هذه القضية الحساسة التي تصدّرت أولويات المرحلة الجديدة بعد سقوط نظام "الأسد"، وأشار المسؤول اللبناني إلى أن غالبية المعتقلين السوريين في لبنان جرى توقيفهم خلال سنوات الحرب في سوريا التي اندلعت عام 2011، وغالباً ما استندت

التوقيفات إلى شبهات تتعلق بدعم مجموعات معارضة للنظام البائد، ما يجعل من هذا الملف قضية ذات طابع سياسي وإنساني وأمني في آنٍ معاً، وأوضح "متري" أن الجهود الحالية تتركز على بلورة آلية مشتركة لمعالجة أوضاع هؤلاء المعتقلين، مؤكداً أن الاتصالات مع دمشق تسير بروح "أخوية" وتفاهم متبادل. ولفت إلى أن العمل جارٍ على إعداد اتفاقية تعاون قضائي بين البلدين، من شأنها أن تنظم مسألة تسليم السجناء السوريين، الذين يُقدّر عددهم داخل السجون اللبنانية بنحو 2000 شخص، كما أشار إلى وجود تقدم في عمل اللجان المختصة، من خلال نقاشات قائمة على تقييمات متبادلة، معبّراً عن تفاؤله بإمكانية التوصل إلى تفاهمات عملية تصب في مصلحة البلدين وتفتح الباب أمام توسيع مجالات التعاون القضائي والأمني مستقبلاً.

- اختتمت محكمة الجنايات في باريس جلسات محاكمة شركة لافارج المتهمة بتمويل تنظيمات إرهابية في سوريا، وانتهاك أنظمة الحظر المالي خلال عامي 2013 و2014، على أن يصدر الحكم النهائي في نيسان/أبريل 2026.
- أعلنت السلطات النرويجية عن قرار جديد يتعلق باللاجئين السوريين سيتم تطبيقه مطلع العام المقبل، وقالت مديرية الهجرة النرويجية (UDI) في بيان رسمي إنّها ستستأنف النظر في طلبات اللجوء المقدمة من مواطنين سوريين اعتباراً من عام 2026، بعد أن توقّف العمل بهذه الطلبات لأكثر من عام.

3. على مستوى الزيارات المتبادلة:

- أكد وزير الصحة "مصعب العلي" في كلمة له خلال مشاركته في اجتماع مجلس وزراء الصحة العرب المنعقد في العاصمة الليبية طرابلس، أن الصحة لم تعد شأناً وطنياً فحسب، بل مسؤولية جماعية، مشدداً على أهمية تعزيز التضامن والتكامل الصحي العربي في مواجهة التحديات المشتركة، ولا سيما في ظل التحولات الصحية والإنسانية التي تشهدها المنطقة، وأعرب "العلي" عن شكر سوريا لدولة ليبيا على استضافتها وحسن تنظيمها لهذا اللقاء العربي المهم الذي يجمع الدول العربية على هدف واحد يتمثل في صحة الإنسان أولاً.
- بحث وفد الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش برئاسة "عامر العلي" خلال لقاءات ثنائية مع الوفود السعودي والعُماني والروماني والسويسري، على هامش أعمال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقد في العاصمة القطرية الدوحة، سبل تعزيز التعاون في مجالات مكافحة الفساد واسترداد الأصول، وتناولت المباحثات سبل تبادل الخبرات واستعراض الأطر القانونية والتقنية، بما يسهم في تطوير القدرات وتعزيز العمل المشترك وفق المعايير الدولية.

4. على مستوى التحركات الحكومية:

- أكد حاكم مصرف سوريا المركزي "عبد القادر الحصرية" أن إلغاء قانون "قيصر" يزيل حاجزاً قانونياً أساسياً أمام إعادة اندماج سوريا بالنظام المالي الدولي، وخاصة الحصول على تصنيف ائتماني سيادي، وأوضح "الحصرية" أن إلغاء هذا القانون لا يقتصر على تخفيف العقوبات فحسب، بل يفتح فرصاً مهمةً أمام سوريا، كالتواصل مع وكالات التصنيف الائتماني الدولية، حيث يمكن رفع القيود القانونية عنها، من السعي للحصول على تصنيف ائتماني سيادي ظلّي "غير مُعلن واستشاري"، كخطوة أولى، يليه تصنيف علني عندما تسمح الظروف بذلك، وبين "الحصرية" أن التصنيف الائتماني السيادي لا يعني الاقتراض الفوري، بل يهدف إلى وضع تقييم موضوعي للأوضاع الاقتصادية والمالية، وتعزيز الانضباط في السياسات وتحديد أولويات الإصلاح، وإرسال إشارة واضحة بالشفافية، وإعادة بناء المؤسسات، والتمهيد لإعادة الانخراط مع المؤسسات الدولية والمستثمرين.

▪ ثانيا: أبرز التطورات الأمنية والميدانية:

1. ملف التوغل الإسرائيلي:

- توغلت قوة إسرائيلية مؤلفة من ثلاث سيارات من مدخل بلدة "بئر عجم" باتجاه قرية "بريقة"، وتوقفت لفترة قصيرة عند بئر مياه الكباس، فيما توغلت قوة ثانية مؤلفة من سيارتي همر وسيارتي هايلكس، من مدخل قرية "العشة" باتجاه قرية "الرفيد"، دون إقامة أي حواجز أو تنفيذ عمليات تفتيش، بينما توغلت قوة أخرى مؤلفة من سيارة واحدة عند قرية "أم العظام"، وأقامت حاجزاً عند تقاطع قريتي "المشيرفة" و"رويحينة"، كما توغلت قوة للاحتلال مؤلفة من ثلاث سيارات، بينها آليتا همر عسكريتان في قرية "رويحينة" واتجهت نحو السد.

2. ملف الجنوب السوري (درعا):

- اعتقل جهاز الأمن الداخلي "عماد أبو زريق"، عقب خروجه من ملعب "البانوراما" في مدينة درعا، دون الإعلان عن تفاصيل رسمية حول أسباب التوقيف حتى الآن، يذكر أن "أبو زريق" سبق أن عمل قبل عام 2018 ضمن فصيل جيش "اليرموك"، قبل أن يتزعم لاحقًا مجموعة نشطت بعد التسوية لصالح جهاز الأمن العسكري الذي كان يترأسه "لؤي العلي"، وأدرج اسم "أبو زريق" على قائمة العقوبات الأمريكية عام 2024 بتهمة تشكيل وإدارة مجموعة متورطة في تهريب المخدرات، كما تم اعتقال "نعيم محمد نصيرات" الملقب بـ "الحنيش"، من بلدة "إبطع"، أثناء وجوده في مدينة "طفس".

3. ملف الدروز (السويداء):

- التقى محافظ السويداء الدكتور "مصطفى البكور" وفداً من مندوبي العشائر المهجّرين من السويداء القاطنين في ريف دمشق، واستمع إلى شرح مفصل عن أوضاعهم والتحديات التي يمرون بها، بغرض إيجاد حلول مستعجلة من شأنها تخفيف معاناة العائلات المُهجّرة.

- أعلنت قيادة الحرس الوطني في السويداء إسقاط طائرة مسيّرة قالت إنها تتبع لقوات الأمن الداخلي، بعد استهدافها بلدة "المجدل"، وأشارت إلى أن الطائرة كانت ضمن عدة مسيّرات أُطلقت من بلدة "المزرعة" واستهدف أحدها منازل مدنيين، كما أُسقطت طائرة مسيّرة قرب منطقة "المعامل" شمال غربي السويداء، عقب اعتراضها من قبل عناصر الحرس الوطني، وأكدت القيادة أن ما جرى يشكّل خرقًا للهدنة وتهديدًا لأمن الأهالي، مشددة على استمرارها في حماية المنطقة، وأن أي اعتداء على المدنيين أو مواقعها سيُقابل بإجراءات دفاعية مناسبة، وقالت صفحات محلية في السويداء إن الأصوات المسموعة في المحافظة ناتجة عن تدريبات عسكرية.

4. ملف قسد (المنطقة الشرقية):

- قال ممثل الإدارة الذاتية في دمشق "عبد الكريم عمر": قيادة "قسد" تدرس حالياً مقترح وزارة الدفاع السورية المتعلق بالتفاصيل الإدارية واللوجستية والهيكلية الخاصة بعملية الدمج.
- شهدت مناطق "صبيخان" و"العشارة" بريف دير الزور وقفات احتجاجية ضد ممارسات "قسد"، تحت شعار "جمعة الوفاء لأهل الجزيرة".

5. ملف الأمن العام، وتحركات إدارة الأمن العام:

- زار معاون وزير الداخلية للشؤون الأمنية اللواء "عبد القادر طحّان"، فرع تدريب طرطوس، برفقة قائد الأمن الداخلي في المحافظة العقيد "عبد العال عبد العال"، للاطلاع على واقع المتدربين المعادين إلى الخدمة ومستوى جاهزيتهم وانضباطهم في البرامج التدريبية.
- أعلنت وزارة الثقافة أن الأجهزة المختصة ألقت القبض على رأس شبكة لصوص الآثار المتورطين في سرقة قطع أثرية من قاعة الكلاسيك في المتحف الوطني بدمشق الشهر الماضي، مؤكدة أن التحقيقات المشتركة مع وزارة الداخلية واستعادة تسجيلات المراقبة قادت إلى كشف تفاصيل العملية، وأوضحت الوزارة في بيان أن فرقها بالتعاون مع وزارة الداخلية عملت بشكل متواصل منذ وقوع الحادثة، حيث جرى جمع الأدلة وملاحقة الفاعلين حتى تكللت الجهود بالنجاح خلال فترة قياسية، وأضافت: إن خبراء الداخلية ومحققيها، إلى جانب خبرات تكنولوجية وطنية سورية، تمكنوا بإشراف مباشر من الوزير من إعادة تشغيل منظومة المراقبة التي كان السارقون يعتقدون أنها خارج الخدمة، ما أتاح استخراج تسجيلات دقيقة للعملية وتفعيل الكاميرات لرصد الحركة داخل المتحف قبل وأثناء وبعد تنفيذ السرقة، وبيّنت الوزارة أن هذه الجهود أسفرت عن إلقاء القبض على المدعو "ط.ح"، رأس الشبكة، الذي اعترف بجريمته وقدم معلومات عن المتورطين معه في السرقة، مشيدة بجهود رجال الأمن وكل من ساهم في إنجاز المهمة التي تطلبت أعلى درجات السرية والدقة، وأكدت الوزارة أن سوريا تتعرض منذ التحرير

وإسقاط نظام الجريمة لحملات تشويه وتخريب تحاول النيل من استقرار البلاد وعرقلة مسار البناء في وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة، مشيرة إلى أن تلك الحملات تسعى إلى الاستمرار على النهج السابق في ظل النظام البائد الذي كان يستبيح كل شيء من أجل مصالح رخيصة، دون أن يستثني الوطن والإنسان والهوية والتراث، وشددت الوزارة على أن ثقافة سوريا أمن قومي، إلى جانب تراثها المادي واللامادي وآثارها العريقة، وهي أمانة كبرى في أعناقنا جميعاً، ولن نتهاون في صونها وحمايتها والتصدي لمن يحاول استهدافها بكل وسيلة، فهي صورتنا الحضارية حكومة وشعباً.

- أصدرت مديرية إعلام دمشق بياناً توضيحياً حول ملابسات سرقة تمثال القديس "بولس" من كنيسة "دير القديس بولس" في منطقة باب "كيسان" بدمشق بعد تداول معلومات متضاربة حول الحادثة، موضحة أنها أجرت زيارة ميدانية إلى موقع الحادثة، واستمعت إلى إفادة إدارة الكنيسة وأقوال الشهود، كما راجعت قسم شرطة القصاع في باب توما للاطلاع على مجريات التحقيق الأولية، وأشارت المديرية إلى أن التمثال المسروق بحسب المعطيات المتوافرة يعود للقديس بولس، وهو مصنوع من النحاس بالكامل، وقد أُهدي إلى الكنيسة عام 1999 من قبل بابا الفاتيكان قبيل زيارته التاريخية إلى دمشق، ولفتت المديرية إلى أن التحقيقات أظهرت أن عملية السرقة وقعت فجر الخميس 18 كانون الأول الجاري قرابة الساعة الثالثة صباحاً على يد عدة أشخاص باستخدام أدوات بسيطة، ومن دون استخدام معدات ثقيلة أو آليات كبيرة، وأن الدافع وراءها كان الطمع بالقيمة المادية للتمثال لكونه مصنوعاً من النحاس، والفاعلون هم من ضعاف النفوس، من دون وجود مؤشرات حتى اللحظة على أي دوافع أخرى.
- قتل الشقيقان "أحمد" و"يامن نعسان" من أبناء مدينة "أعزاز" بريف حلب، برصاص عصابة مسلحة اقتحمت محلهما المخصص لبيع الذهب حيّ "الهلك" بمدينة حلب، قبل أن يقوموا إطلاق النار بشكل عشوائي على المدنيين وسرقة كمية من الذهب، فيما باشرت قيادة الأمن الداخلي التحقيقات لملاحقة المتورطين.
- أعلنت حملة "أوقفوا خطف النساء السوريات" توثيق 130 حالة خطف واختطاف وإخفاء قسري لفتيات ونساء وأطفال في منطقة الساحل السوري ومدينة حمص والريف الغربي لحمص وحماة ودمشق وحلب، خلال الفترة الممتدة من شباط/فبراير وحتى مطلع كانون الأول/ديسمبر 2025.

6. ملف داعش والتنظيمات الجهادية:

- استهدف التحالف الدولي مواقع لتنظيم "داعش" في كل من بادية "معدان" بريف الرقة وبادية "الحماد" بريف دير الزور وجبل "العمور" بريف حمص الشرقي، وأعلنت القيادة المركزية الأمريكية تنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق ضد تنظيم "داعش" في سوريا، أسفرت عن إطلاق أكثر من 100 قنبلة وصاروخ دقيق على مواقع للتنظيم، وذلك رداً على الهجوم الذي استهدف قوات أمريكية في مدينة "تدمر"، ونفذت

العملية التي حملت اسم "هوك آي ستريك" (Hawkeye Strike)، بتوجيه مباشر من القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية، بمشاركة فاعلة من مقاتلات سلاح الجو الأردني، إلى جانب طائرات أمريكية ومروحيات هجومية ومدفعية ثقيلة، في إطار هجوم مشترك استهدف تفكيك البنية التحتية لتنظيم داعش وتقويض قدراته العسكرية واللوجستية، ووفق بيان رسمي صادر عن القيادة المركزية، فإن الضربات الجوية استهدفت أكثر من 70 موقعاً في وسط وشرق سوريا، من بينها مخازن أسلحة، ومقرات قيادة، ومواقع لوجستية يستخدمها التنظيم لشن عمليات ضد القوات الأمريكية وحلفائها، وقال قائد القيادة المركزية الأمريكية الأدميرال "براد كوبر"، إن "هذه الضربات تهدف إلى منع داعش من التخطيط لهجمات مستقبلية ضد الولايات المتحدة وشركائنا"، مشدداً على أن "الملاحقة ستتواصل بلا هوادة ضد كل من يهدد أرواح الأمريكيين وقوات التحالف"، وأكد الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" أن الضربة الجوية المكثفة التي نفذتها القوات الأمريكية ضد تنظيم "داعش" في سوريا تمّت بنجاح ودقة عالية، مشدداً على أنها جاءت رداً مباشراً على مقتل ثلاثة جنود أمريكيين في هجوم وقع مؤخراً قرب مدينة تدمر السورية.

- أعلنت قيادة العمليات المشتركة في العراق، تنفيذ عملية إنزال جوي نوعية في شمال شرقي سوريا أسفرت عن إلقاء القبض على عنصرين مطلوبين من تنظيم داعش الإرهابي، وذلك بالتنسيق مع التحالف الدولي والسلطات السورية، وجاء في بيان صادر عن خلية الإعلام الأمني، نقلته وكالة الأنباء العراقية (واع)، أن العملية تمّت بناءً على توجيه ومتابعة القائد العام للقوات المسلحة، ونفذتها خلية الصقور الاستخبارية التابعة لوكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية في وزارة الداخلية العراقية، وأشار البيان إلى أن القوة المحمولة جواً تمكنت من التسلل إلى داخل الأراضي السورية، حيث نفّذت إنزالاً استهدف هدفين مهمين من عناصر التنظيم، تم القبض عليهما واقتيادهما للتحقيق، تمهيداً لتقديمهما للقضاء العراقي.

▪ ثالثا: قراءة تحليلية لأبرز التطورات والسيناريوهات المتوقعة:

تعكس التطورات السياسية والأمنية الأخيرة في سوريا لحظة انتقالية عميقة تُعيد رسم موقع الدولة السورية داخلياً وخارجياً، وتكشف في الوقت ذاته عن حجم التحديات البنيوية التي ترافق هذا التحول. فإعلان الرئيس أحمد الشرع من جبل قاسيون رفع العقوبات بالكامل، ولا سيما إلغاء قانون "قيصر"، لا يحمل فقط دلالة رمزية عالية تتصل باستعادة السيادة السياسية والاعتراف الدولي بالنظام الجديد، بل يشكل نقطة انعطاف استراتيجية تنهي عملياً مرحلة العزل القسري التي كبّلت الاقتصاد والدولة والمجتمع طوال أكثر من عقد. الخطاب الرئاسي، بما تضمّنه من شكر مباشر للولايات المتحدة وقيادات إقليمية فاعلة، يعكس توجهاً واضحاً نحو تثبيت شرعية النظام

الجديد عبر سردية "النصر السياسي" الناتج عن تضحيات السوريين، ويؤسس لمرحلة تقوم على الانفتاح المتعدد الاتجاهات، لا على الاستقطاب أو المحاور المغلقة.

سياسياً، يكرّس الترحيب الرسمي السوري بإلغاء العقوبات، والدعوة الصريحة لرجال الأعمال في الشتات للعودة، انتقال الدولة من خطاب الصمود إلى خطاب إعادة البناء، ومن إدارة الأزمة إلى محاولة إدارتها تنموياً. هذا التحول يترافق مع سعي واضح لإعادة بناء الثقة الداخلية، وهو ما يظهر في الحرص الرسمي على نفي الشائعات المرتبطة بملف الوصاية الشرعية، بما يعكس إدراك السلطة لحساسية القضايا الاجتماعية والقانونية في مرحلة ما بعد الحرب، ومحاولة منع توظيفها لإثارة توترات داخلية أو مخاوف مجتمعية، خصوصاً في سياق إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

على المستوى الدولي، تبدو الصورة أكثر تعقيداً. ففي مقابل الانفتاح الأمريكي والأوروبي الجزئي، واستبدال العقوبات الشاملة بعقوبات "انتقائية"، كما في الحالة البريطانية، يتضح أن المجتمع الدولي يسعى إلى مقاربة مزدوجة تقوم على دعم إعادة الإعمار والاستقرار من جهة، والإبقاء على أدوات الضغط والمساءلة من جهة أخرى. العقوبات البريطانية على شخصيات من النظام السابق، وأخرى من الفصائل المسلحة المنضوية اسمياً في بنية الدولة الجديدة، تحمل رسالة واضحة مفادها أن الشرعية الدولية للنظام السوري لن تكون مطلقة أو غير مشروطة، وأن أي انحرافات أمنية أو انتهاكات بحق المدنيين ستبقى خاضعة للمحاسبة، حتى في مرحلة "ما بعد الأسد". هذا التوازن بين الانفتاح والردع يعكس قلقاً غربياً من أن تؤدي إعادة دمج سوريا دولياً إلى إعادة إنتاج أنماط الحكم أو السلوك الأمني السابقة.

في المقابل، يظهر الإجماع العربي والتركي على دعم إلغاء "قيصر" بوصفه رافعة أساسية للاستقرار الإقليمي. المواقف الصادرة عن السعودية وقطر والكويت والأردن والبحرين وتركيا تعبّر عن قناعة متنامية بأن استمرار هشاشة سوريا يشكل خطراً مباشراً على أمن المنطقة، وأن إعادة دمج دمشق اقتصادياً وسياسياً باتت ضرورة، لا مكافأة. كما أن التصريحات المصرية، ولا سيما لجهة رفض أي انتهاك إسرائيلي للسيادة السورية، تؤشر إلى عودة سوريا التدريجية إلى موقعها التقليدي في الحسابات العربية كدولة مركزية في توازنات المشرق.

اقتصادياً ومؤسساتياً، يكتسب حديث حاكم مصرف سوريا المركزي عن التصنيف الائتماني السيادي أهمية خاصة، لأنه ينقل النقاش من مستوى "رفع العقوبات" إلى مستوى "إعادة بناء الدولة المالية". فالسعي إلى تصنيف ائتماني، حتى ولو استشاري وغير معلن، يعني التزاماً ضمنياً بالشفافية والانضباط المالي وإعادة هيكلة السياسات الاقتصادية، كما يبعث رسالة طمأنة للمستثمرين والمؤسسات الدولية بأن سوريا الجديدة تسعى إلى الاندماج وفق قواعد النظام المالي العالمي، لا عبر استثناءات أو مسارات رمادية.

أمنياً، تكشف التطورات الميدانية عن استمرار حالة السيولة وعدم الاستقرار، رغم التغير السياسي الكبير. التوغلات الإسرائيلية المتكررة في الجنوب الغربي تؤكد أن إسرائيل لا تزال تتعامل مع الساحة السورية باعتبارها مجالاً مفتوحاً للضغط والاختبار، مستفيدة من مرحلة إعادة التشكل الداخلي للدولة السورية. في الجنوب، تعكس الاعتقالات في درعا محاولة الدولة الجديدة تفكيك شبكات التهريب والجريمة المنظمة التي نمت خلال سنوات الحرب، لكنها في الوقت ذاته تنطوي على مخاطر إعادة إنتاج الاحتقان إذا لم تُدار ضمن إطار قانوني شفاف يراعي خصوصيات المنطقة.

في السويداء، يظهر ملف المسيّرات وإسقاطها مؤشراً خطيراً على هشاشة التفاهمات الأمنية، وعلى وجود فجوة ثقة عميقة بين مكونات محلية وأجهزة الدولة. هذا التطور، وإن جرى احتواؤه إعلامياً بالحديث عن تدريبات، يكشف أن الهدنات المحلية لا تزال قابلة للاهتزاز، وأن أي خطأ أمني قد يتحول إلى شرارة توتر أوسع. أما في الشرق السوري، فإن استمرار الاحتجاجات ضد "قسد" وتباطؤ ملف الدمج يعكسان تعقيد هذا الملف، حيث تتقاطع الحسابات المحلية مع الأجندات الأمريكية والتركية، ومع هاجس الدولة السورية باستعادة السيطرة دون الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة.

ملف داعش يبقى العامل الأكثر خطورة على المدى المتوسط. الضربات الأمريكية الواسعة، بمشاركة أردنية، والعمليات العراقية داخل الأراضي السورية، تؤكد أن التنظيم لا يزال قادراً على استغلال الفراغات الأمنية، وأن مكافحة الإرهاب ستظل أحد المبررات الأساسية لاستمرار الوجود العسكري الدولي في سوريا، حتى بعد رفع العقوبات. في الوقت نفسه، تطرح هذه العمليات سؤال السيادة مجدداً، وتضع الدولة السورية أمام معادلة صعبة بين الحاجة للتعاون الأمني الدولي، والسعي لترسيخ استقلال قرارها العسكري.

هذا الملف من إعداد

بوليتيكال كيز Political Keys

منصة إعلامية مستقلة، غير حكومية، تعدُّ تقارير رصدية ودوريّة لأهم الأحداث في الشرق الأوسط وإفريقيا في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية، وتقدّم تحليلات موسّعة لأبرز الأخبار والأحداث الساخنة بشكل مهني وموضوعي. تضع بوليتكال كيز Political Keys الخبر في سياقه وتقدّم لكم قراءة موضوعية ومعمّقة لأهم التحولات والقضايا الدولية.

مصدر المعلومات الموثوق لصناع القرار والباحثين

www.politicalkeys.net

للتواصل معنا عبر واتساب

جميع الحقوق محفوظة © 2025
بوليتيكال كيز Political Keys